http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2016) السنة الثامنة - الثلاثاء (18) كانون الثاني 2011

نصف الشعب عاطل!

لكن هناك دولة اخرى تقع في اقصى شرق المنطقة العربية بلغت ميزانيتها السنوية لعام ٢٠١١ اكثر من ٦٧ مليار دولار،وعدد سكانها يصل الى ٣٠ مليون نسمة،ومن اكبر الدول النفطية، لكن الغريب وعلى الرغم من ميزانيتها الكبيرة الا ان عدد العاطلين عن العمل وصل فيها الى ما يقارب الـ٥٠٪ من مجموع عدد سكانها، حيث نشرت صحيفة الاتحاد الإماراتية تصريحات عن رئيس المؤسسة العراقية المدنية لحقوق الإنسان والمستشار الإعلامي لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية عبد الله اللامي، الذي أكد وجود أكثر من ١٢ مليون شاب عاطل عن العمل، وأشار أيضاً الى وجود أكثر من ١٠ ملايين شخص يعيشون تحت خط الفقر.

نحن بالتأكيد نتحدث عن العراق الذي تؤكد وزارة التخطيط فيه تصاعد أعداد العاطلين عن العمل بشكل مخيف متجاوزا نسبة الـ ٢٥ في المائة من نسبة القوى العاملة خلال العام المنصرم، داعية إلى إعادة تخصيص الأموال المرصودة للبطاقة التموينية وتحويلها إلى برنامج إعانات.

وتحدث الوزير السابق علي بابان في تصريحات صحفية إن علاج الموازنة التشغيلية لا يتم إلا عبر عمليات متدرجة مثل إعادة تخصيص الأموال المرصودة للبطاقة التموينية، إضافة إلى تحويل الأموال المخصصة لشبكة الحماية الاجتماعية في مشاريع للقروض الصغيرة.

بالتأكيد نجد ان الأرقام التي تتحدث عنها تونس هي أرقام بسيطة مقارنة بالأرقام الكبيرة للعاطلين عن العمل في العراق،على الرغم من تشكيك وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالأرقام المذكورة والتي تحصرها بمليون ونصف المليون حسب تقارير الوزارة، بالمقابل كانت قد أكدت الحكومة التونسية بانها سوف تؤمن ٣٠٠ الف وظيفة خلال العام الحالي والقادم، بينما وعدت الحكومة عندنا منذ العام الماضي بتوفير ١١٥ الف وظيفة، لكنها ذهبت ولم تحقق شيئا، كما وعدت الحكومة هذا العام أيضاً بحل جزء من المشكلة وهي بانتظار موافقة مجلس النواب على إطلاق ٢٨٧ الف درجة وظيفية.

في انتظار مجلس الخدمة

وكان البرلمان السابق قد أوقف إطلاق الدرجات الوظيفية التي استحدثتها الحكومة ضمن موازنة العام ٢٠١٠ وأجلت المسألة لحين تشكيل مجلس الخدمة الاتحادي، وناقش مجلس النواب مسألة إطلاق الدرجات الوظيفية، حيث أعلن عن وجود توافق على إطلاق الدرجات الوظيفية بالرغم من وجود تفاوت في كيفية توزيع الوظائف وهل يتم حسب الاستحقاق او نسبة المحرومية او الحاجة،كما تقرر إحالة موضوع النقاش الى لجنتي المالية والعمل والخدمات حين تشكيلها بحضور ممثل عن الحكومة للبحث في آلية إطلاق الدرجات الوظيفية.

وفي ما يخص الوظائف التي يجري العمل على إطلاقها هذا العام يشير وزير التخطيط بالوكالة نصار الربيعي لـ"المدى" الى ان إطلاق التعيينات مرتبط بتشكيل مجلس الخدمة الاتحادي كونه المشرف على توزيع الوظائف على الدولة وبحسب الحاجة، مؤكداً "اذا ما تأخر تأسيس هذا المجلس

تسعيرة لكل درجة وظيفية ومكاتب وهمية تسرق الشباب

موظفي الدولة يعانون البطالة المقنعة.

من جانب يرى عدد من الاقتصاديين أن قرار تشكيل مجلس الخدمة الاتحادية من أسوأ القرارات التي اتخذها مجلس النواب العراقي بدورته الأولى بسبب تأثيره على الواقع الاقتصادي في البلاد في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٠.

احرقوا أنفسكم

(المدى) بدورها رصدت آراء الشارع العراقي وفئة الشباب وهم الشريحة الأكثر استهدافا في حالة توقف التعيينات لحين إطلاق مجلس الخدمة الاتحادي،وقد اخترنا الذين التقينا بهم بشكل عشوائي وتكلم الكثير عن حاجة البلاد لمظاهرات شبيهة بالتي حدثت في تونس مؤكدين ان تكون "سلمية".

طلاب في الجامعة التكنلوجية كانوا يتحدثون عن ما حدث في الشارع التونسي وكانوا يبدو عليهم الحماسة في العمل كما الشباب التونسي الذين وقفوا ضد الإهمال الحكومي لهم ولطموحهم وحرمهم من حقهم في الحصول على وظائف، حيث أشار محمد رعد طالب الهندسة الكهربائية الى ان التونسيين استثمروا التقنيات الحديثة لتجميع الشباب والمتظاهرين ودعوا الناس من خلال موقع (الفيس بوك) وعن طريق رسائل الموبايل الى الخروج بمظاهرات حاشدة للحد من ظاهرة البطالة.

ويتمنى محمد ان يستغل الشباب العراقي التقنيات الحديثة للتعبير عن مطالبهم، مادامت الحكومة تضع جداراً عازلاً بينها وبين حقوق الشباب، أفضل من ان يقوم احد الشباب بحرق نفسه كما فعلوا في تونس.

فيما لم تتوقع النائبة عن التحالف الوطني كميلة الموسوي في اتصال مع (المدى) ان يحدث في العراق ما جرى في تونس، لأسباب لم تحددها، لكنها اعتبرت ان مجلس الخدمة الاتحادي رغم الوظائف القليلة نسبياً التي سيوفرها الا انه سيحل جزءاً من مشكلة البطالة المتفشية في البلاد والتي تعتبرها ظاهرة موجودة في معظم الدول العربية، كما أكدت ان تشكيل مجلس الخدمة الاتحادي سوف ينظم عملية توزيع الوظائف على المؤسسات والدوائر الحكومية،ويحد بعض الشيء من توزيع الوظائف على أساس المحاصصة، ويضمن التعيين للكفاءات وأصحاب الشهادات، لكنها في الوقت نفسه شددت على ان سبب تأخر تشكيل مجلس الخدمة الاتحادي يعود الى عدم إقرار الموازنة العامة والتي ترتبط بها التعيينات بشكل مباشر.

ماذا بعد التخرج؟

صحيفة "كريستيان ساينس مونيتور" الأمريكية،تحدثت في وقت سابق عن إن مظاهرات البطالة الأخيرة في تونس، تعد جرس إنذار للأنظمة التي وصفتها بـ(الاستبدادية) في الشرق الأوسط، وأكدت ان بعض الدول العربية بدأت تشعر بالقلق.

واعتبرت الصحيفة أن موجة الاحتجاجات التي تجتاح تونس بمثابة إشارة حمراء لحكومات المنطقة، التي طالما رفضت تحذيرات من نتائج عكسية نتيجة الحفاظ على الاستقرار من خلال اعمال القمع التي تنتهجها.

وأشارت الصحيفة إلى ان عدداً من الدول العربية تعاني ارتفاعا فى معدل البطالة، ونظامها السياسي لا يترك مجالا للمعارضة، وأكدت أنه إذا استمر القادة، الذين يحكمون منذ عقود، فى عدم السماح للمعارضة بالتنفيس عن غضبها، فإن الاحتجاجات ستنذر بمشكلة قريبة،وتوقعت الصحيفة أن ينفجر الغضب في دول أخرى تعاني المشاكل نفسها في القريب العاجل.

نحن نتحدث في هذا التحقيق عن نسب بطالة بلغت ٣ر١٣٪ في تونس بعدد اجمالي يقدر بنحو نصف مليون شخص، بينهم حوالي ٢٢٪ من خريجي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، والإناث يمثلن نسبة ٥٧٪ من مجموع عدد العاطلين، ويمثل خريجو مؤسسات التعليم العالي في تونس ٦٠٪ من الوافدين الجدد إلى سوق العمل- حسب مصادر رسمية من تونس التي يبلغ عدد سكانها أكثر من ١٠ ملايين ونصف المليون، بميزانية سنوية تقارب الـ ١٤ مليار دولار.

وائل نعمة.....تصوير: أدهم يوسف

نواب: مجلس الخدمة الاتحادي ينتظر إقرار الموازنة لإطلاق الوظائف

جو المحاصصة.

ومن جهة أخرى شددت على ان الشعب العراقي يعاني من الفقر والجهل والأمية والحرمان من الخدمات، فقد أرهقته الحروب وأرهق كاهله بالبحث عن لقمة العيش وإعالة أطفاله، وأتعبه الإرهاب، ولتلك الأسباب مجتمعة تكاد تجزم العبيدي ان لا تمتد ثورة تونس الى العراق.

بالمقابل يعتقد محمد السلامي الناشط في مجال حقوق الإنسان ان العراق لديه إمكانات كبيرة مقارنة بمحيطه العربي،لكن الحكومة العراقية وما بعد ٢٠٠٣ لم تحرك أرصدتها في تنفيذ منهج الإصلاح الاقتصادي، فما زال الاستيراد يغزو البلاد، ولا يوجد اي تقدم فعلي في مجالي الصناعة والزراعة لامتصاص البطالة، ولا توجد خطة إصلاحية سريعة لتحسين الواقع الاقتصادي.

ويشير السلامي الى خطورة الفارق الكبير بين رواتب الموظفين الكبار التي تتعدى العشرة ملايين دينار والمخصصات والامتيازات مقابل ١٢٥ الف دينار يحصل عليها المنتمون الى شبكة الرعاية الاجتماعية.

وفي ما يخص انطباق الحالة التونسية على الشباب العراقي، يعتقد السلامي ان الشباب العراقي لم يصل بعد الى حالة الجوع الحقيقية التي تجعله ينتفض، هذا إضافة الى الركود الطويل للشباب العراقي ابان فترة حكم الديكتاتور، الذي قمع كل حركة او نشاط لانتقاد الوضع الاقتصادي والسياسي بالبلاد، واستمر هذا الامر الى الآن رغم بعض التحركات التي ظهرت في الناصرية والبصرة وبغداد.

ويشدد السلامي ان الوضع في تونس قد يختلف عن الوضع العراقي، لان الأخيرة مازالت في وضع سياسي غير مستقر وتغيرات كبيرة جعلت معظم المعارضين للنظام السابق هم على رأس السلطة في البلاد والذي حولوا معظم أموال البلاد الى أحزابهم وكتلهم، وزادوا الرئاسات من ثلاث الى أربع، والتي ستحتاج أيضاً الى ١٠٠ مستشار وهم سيحتاجون موظفين وحراس ومكاتب وسيارات وهذا استنزاف للمال العام مقابل جيش من العاطلين.

بوادر المظاهرات

الجدير بالذكر كان قد نظم عدد من الخريجين تظاهرة أمام محافظة واسط في الشهر الماضي مطالبين بإيجاد فرص عمل ملائمة لهم وتعينهم،وطالبوا كذلك بتعيين العقود على الملاك الدائم في دوائر الدولة.

وتحدث نيابة عن المظاهرين السيد حميد الكناني رئيس رابطة الخريجين لوسائل الإعلام قائلا: "ان هذه التظاهرة من ضمن سلسلة من خمس تظاهرات للخريجين العاطلين عن العمل".

كما جرت تظاهرات في الكوت في وقت سابق للمطالبة برواتب للخريجين العاطلين عن العمل لحين تعيينهم، كما هو الحال في اغلب الدول الأوروبية التي لا تملك واردات للنفط كما العراق الغني بالنفط وهذا الطلب سيدفع الحكومة باتجاه تعيين وإيجاد فرص عمل كبيرة للمواطنين.

فيما نظم عدد من الشباب العاطل في الموصل مظاهرات أمام المحافظة، مطالبين الحكومة المحلية بتوفير الوظائف.

فيما أكد نائب رئيس مجلس قضاء مدينة الموصل في تصريحات لوسائل الإعلام ان عدد العاطلين في محافظة نينوى يتجاوز ال ٢٥٠ الف عاطل غالبيتهم من الخريجين الشباب، وأشار جوهر احمد خان الى ان عدد العاطلين في مدينة الموصل لوحدها بلغ ١٢٩ ألف عاطل مسجل لدى مركز التشغيل، في الوقت الذي تشير فيه التقديرات الى وجود اكثر من ربع مليون عاطل في عموم محافظة نينوى، وأوعز سبب ظاهرة البطالة في المحافظة الى استشراء ظاهرة الفساد المالي والاداري في دوائر الدولة بشكل عام.

يشار الى ان الحكومة المركزية سبق وان أعلنت عن تخصيص ١٣ ألف درجة وظيفية لمحافظة نينوى خلال العام ٢٠١٠ من دون أن تفي بوعودها تجاه أبناء المحافظة الذين يعانون من أوضاع اقتصادية بالغة الصعوبة وتردي الخدمات وغلق الطرق والشوارع في اغلب المناطق داخل مدينة الموصل.

شبكات النصب

الجدير بالذكر ان تأخر التعيينات والحديث عن وجود وظائف جديدة أدى الى خلق شبكات نصب تجمع أموالاً من الشباب وتأخذ ملفات ومستمسكات على أمل تعيينهم في دوائر الدولة، لاسيما المؤسسات والوزارات التي استحدثت أخيراً في التشكيلة الحكومية.

حيث يذكر احد الشباب الذين تعرضوا الى عملية نصب، بانه قام بدفع ٣٠ ورقة (٣٠٠٠ دولار) من اجل التعيين في إحدى المؤسسات المستحدثة، وأكد انه التقى مع شخص يوزع استمارات تقوم بملئها بالمعلومات الشخصية، في منطقة المنصور، ويأخذ مقابلها أموالاً ويعد الشباب بان تعيينهم مضمون.

وأشار الى ان هذا الشخص قد وعداً عدداً كبيراً من الشباب العاطل بالتعيين وجمع أموالاً ضخمة، ولكنهم لم يجدوه بعد أيام، وخسروا المال والعمل الموعود.

يشار الى ان عدداً من المؤسسات والدوائر الحكومية قد وضع فيها الموظفون المرتشون أسعاراً لتعيين،حيث يذكر عدد من الشباب الذين يتقدمون لحصول على وظائف، بان الدفع بالدولار للحصول على وظيفة غير متساو فلكل وزارة أسعار خاصة وهذه التسعيرة تعتمد على الرواتب والامتيازات والخطورة في تلك الوزارة او الدائرة ولا يمكن مساواة الوزارة الخدمية بالوزارة الأمنية، وكذلك لا يجوز مساواة الوظيفة العسكرية بالوظيفة المدنية فإحدى التشكيلات الأمنية تصل العمولة فيها الى عشرة الآلاف دولار وأكثر لان الفرص محدودة جدا والمتقدمين بعشرات الآلاف.

يفكرون بحرق أنفسهم لتنتبه الحكومة

شباب عاطل: نريد تونس "سلميّة" في العراق.. وناشطون مدنيون يحذرون من الهياج الشعبي

ولفترة طويلة فان البرلمان سيعمل على إطلاق هذه التعيينات".

وأكد الربيعي ان دوائر الدولة تعاني من ترهل كبير الا ان هذا لا يمنع من إطلاق هذه التعيينات خصوصا وان المواطن بحاجة الى ضمان من الدولة.

النائب عبد الهادي الحساني أشار لـ(المدى) أيضاً: "ان البلاد تحتاج الى وجود خبرات وكفاءات في الوزارات المهمة مثل وزارة النفط،وهذه ستراتيجية جديدة تعتمدها الدولة في الوقت الحاضر، لاسيما ان القطاع النفطي هو الأهم ولذلك نتوقع ان يستوعب عددا كبيرا من الموظفين، مما قد يحل شيئا من مشكلة بطالة الخريجين.

وكان رأى وكيل وزارة التخطيط مهدي العلاق وحسب تصريحات صحفية "ان تشكيل مجلس الخدمة الاتحادي لن يقلص نسبة البطالة في العراق ولا علاقة له بهذه الظاهرة،بل ينظم عملية التشغيل الحكومي في الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية".

ويؤكد العلاق: "ان توزيع الدرجات الوظيفية يعود الى وزارة المالية، ومرتبط بإقرار الموازنة العامة،وان وزارة التخطيط ليست طرفاً في هذه المعادلة"، مبيناً "ان وزارة التخطيط كان لها دور سابق في وضع ستراتيجية منهجية لآلية توزيع الدرجات الوظيفية،غير ان هذه الآلية توقف العمل بها منذ سنوات طويلة".

واقر العلاق بارتفاع معدلات البطالة في العراق الى نسب عالية، معتبرا التشغيل الحكومي وحده ليس كافياً لحل هذه الأزمة والقضاء عليها.

وطالب بضرورة تشغيل القطاع الخاص وتنشيط الفرص الاستثمارية، وان البحث عن وظائف حكومية ليس مفتاح الحل لامتصاص البطالة ومعالجة مشكلة الخريجين الجدد،وان الأمر يحتاج الى سياسة وطنية فاعلة لتشغيل هذه الشريحة واستثمار طاقاتها وتوجيهها لما يصب في مصلحة المجتمع.

وكانت قد تضاربت الأرقام لعدد العاطلين في البلاد بين جهات رسمية واخرى غير رسمية، حيث أظهرت نتائج مسح اجرته وزارة التخطيط مؤخراً بالتعاون مع وزارة العمل ان معدل البطالة بين السكان بعمر ١٥ سنة فما فوق بلغ ٢٨٪ لكلا الجنسين.

في وقت أعلنت الأمم المتحدة "يونامي" في تقرير رسمي لها ان عديد البطالة في العراق وصل الى أربعة ملايين عاطل عن العمل وان جزءاً كبيراً من

فيما اعتبر حيدر كريم طالب في المرحلة الأخيرة بكلية العلوم ان إيقاف التعيينات أضاع الفرصة على الكثير من الطلبة وخاصة طلبة المرحلة الرابعة كونهم يعيشون أواخر أيام الدراسة ومقبلين على سوق العمل.

فيما أكد زميله ليث (إيقاف التعيينات كان بمثابة رصاصة الرحمة التي تطلق على الحصان المكسور والذي لا يمكن شفاؤه فنحن كسرنا وسقطنا بالضربة القاضية قبل ان ندخل الحلبة ورميت لنا (المنشفة) قبل بدء منازلة التعيين فسابقا كنا نراهن على القرارات الحكومية التي ربما ستنصفنا يوما ما، أما اليوم فلم يبق أمامنا سوى الجنابر والبسطيات والبطالة المقنعة".

كما لا يتمنى ليث ان يتخرج من الكلية لانه يجهل مصيره، ويضيف "فقد كان أملي كبيراً على ان تكون هذه السنة مختلفة عن سابقاتها وتوقعت ان يكون لي نصيب في التعيينات".

ونوه الى مسألة التخصيصات المالية التي ستعطى للخريجين غير العاملين في دوائر الدولة، والتي كان قد وعد بها مجلس النواب في وقت سابق، حيث أكدت كميلة الموسوي في هذا الصدد " ان الأمر لم يخرج عن نطاق الاقتراح".

فيما أعلنت دائرة العمل والتدريب المهني في ديالى، في وقت سابق عن ازدياد أعداد الخريجين العاطلين الذين يتوافدون عليها لتسجيل أسمائهم، بعد المقترح المقدم من قبل أحد أعضاء مجلس النواب، بمنح كل خريج مبلغ ١٠٠ ألف دينار شهريا لحين توفير فرصة عمل له، مؤكدة أن أعداد المتوافدين الكبيرة استدعت الاستعانة بالأجهزة الأمنية لتنظيم وحماية الطوابير الطويلة أمام الدائرة.

أكاديميون: العراق مليء بالسلاح والمظاهرات ستكون دموية لو حدثت

في مكاتب التشغيل

وقال مدير الدائرة في بعقوبة خليل إسماعيل خلال لقائه عدداً من وسائل الإعلام، إن "الكثير من الخريجين العاطلين عن العمل إلى دائرة العمل في بعقوبة تجمهروا بأعداد كبيرة أمام الدائرة لتسجيل أسمائهم"، مبيناً أن "الأمر حدث بسبب فهم خاطئ حول إمكانية استلامهم لمبلغ ١٠٠ ألف دينار شهريا بعدما نشرت العديد من وسائل الإعلام العراقية فحوى مقترح أدلى به احد أعضاء مجلس النواب العراقي قبل أيام".

وأضاف إسماعيل أن دائرته "لم تتلق أي أشعار بهذا الموضوع، لكنها عمدت لاستقبال جميع الخريجين لتنظيم استمارة العاطلين عن العمل وتنظيمهم في جداول منظمة وفق الأداء الرسمي الواقع على عاقتها".

وكانت محافظة ديالى أعلنت نهاية عام ٢٠١٠ وجود أكثر من ١٠٠ ألف عاطل عن العمل في عموم الوحدات الإدارية بالمحافظة ٤٠٪ منهم من الخريجين مما يظهر الحجم الكبير لظاهرة البطالة المستشرية في المحافظة.

سياسية التخدير

بالمقابل أشار أستاذ الإعلام في جامعة بغداد الدكتور هاشم حسن ان المظاهرات الجماهيرية امر محتمل ومتوقع، ويمكن ان يتحقق في أي مكان وزمان، فيما لو توفرت الدوافع الحقيقية، والشعور بالإحباط، وتعميق الإحساس بالظلم والحرمان الاقتصادي وانهم يعيشون تحت خط الفقر.

من جانب آخر أكد وجود عامل آخر أكثر خطورة وهو نشوء طبقات جديدة عبرت كل الخطوط والحواجز، وأصبحت بالقمة وحصلت على كل الامتيازات دون خبرة او كفاءة، وهذه الفجوة كلما اتسعت ازداد حقد الطبقة المغلوبة على أمرها ويزداد شعورها بالغبن.

حسن يشدد على ان تدمير الطبقة الوسطى سيسهم بنمو غضب تحت الأرض ربما سيكون انفجاره أشبه بالبركان الذي لا يعرف نتائجه، خصوصا ان العراقيين يعلمون ان بلدهم نفطي ويضم ثروات كبيرة وميزانيته من اكبر الميزانيات في المنطقة.

ومن جهة أخرى يؤكد ان بعض القوى السياسية متخوفة من غضب الشعب، لذلك عمدت الى ترويض المجتمع عن طريق بعض الطقوس الدينية،وحاولت ان تستثمر حاجة المواطن وحرمانهم من الخدمات الأساسية وحاولت تخديرهم بـ"ابر" الأمل.

كما يشير الى ان طبقة الشباب في الوقت الحاضر تكاد تكون منغلقة على الثقافة، على طموحاته، ويختلف عن باقي شباب الدول القريبة منا، وأصبح شخصاً منقاداً يبحث عن من يوجهه، بالمقابل يرجح في حالة حدوث هياج جماعي سوف ينقاد الشعب الى ذلك الاتجاه وينتهي العقلي الفردي لشخص وينقاد الى العقل الجماعي.

ويتوقع الدكتور حسن ان يتفجر الوضع حين يتحول المواطن الى العقل الجمعي ويكون أكثر خطرا من تونس لاسيما ان البلاد فيها خلفيات للعنف وتضم مجاميع مسلحة والسلاح موجود في كل مكان وهناك دول لها أجندات وتريد ان تجد لها أرضاً خصبة في العراق، محذرا في الوقت نفسه من مغبة التأخر في إقرار الإصلاحات الحكومية وإنهاء ملف البطالة وأزمة السكن.

اما الأكاديمية والناشطة في مجال منظمات المجتمع المدني الدكتورة بشرى العبيدي فقد أكدت لحديث مع (المدى) ان الوضع في العراق يختلف عن تونس، لان الأخيرة فيها نقابات وأحزاب معارضة حقيقية، بينما العراق يفتقر الى هذه المقومات لان النقابات مؤدلجة والأخرى ضعيفة والمعارضة قد اختفت من التقاليد السياسية وساد

التخطيط: مطلوب سياسة وطنية فاعلة لتشغيل العاطلين واستثمار طاقاتهم